الحدث

لم يكن أحد في تونس يتصور أن يقدم رئيس الجمهورية قيس سعيّد على تنفيذ انقلاب على المسار الديمقراطي، بإعلانه تعليق عمل البرلمان وإقالة الحكومة والاحتفاظ لنفسه بالصلاحيات التنفيذية والقضائية، مدعياً أن قراراته تأتي وفق الدستور، الأمر الذي رفضته الكثير من القوى السياسية في البلاد

انقلاب قيس سعيّد

تونس أمام تحدي إنقاذ ديمقراطيتها

تونس ـ **العربي الجديد**

بعد عشر سنوات على الثورة التونسية، ونجاح تونس في تكريس ديمقراطيتها واختبار مؤسسات عبر الانتخابات، على الرغم من بقاء الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية بلا حلول، اختار رئيس الجمهورية قيس سعيّد إعادة البلاد سنوات إلى الوراء، بعدما قاد انقلاباً مكتمل الأركان بإقالة الحكومة وتعليق عمل البرلمان وتولي السلطة التنفيذيّة والقضائية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس وزراء يُعيّنه سعيّد. وحاول سعيّد دعم قراراته الانقلابية بالاستناد إلى الدستور وتحديداً المادة 80 منه، بذريعة أنها تجيز له اتخاذ «تدابير استثنائية»، مقرراً من جديد تفسير الدستور وفق رؤيته التي لم يتفق معها أي خبير دستوري، ومتجاوزاً حقيقة دوره في تعطيل الحياة السياسية، خصوصاً بعد عرقلة عمل الحكومة برفض سعيّد تعديلات وزارية أجراها هشام المشيشي، بالتوازي مع عملية ممنهجة لتعطيل البرلمان خصوصاً عبر الحزب «الدستوري الحر» ورئيسته عبير موسي. وخلال كل هذه المراحل، كان سعيّد يتمسك بخطاب مهاجمة الأحزاب والحكومة، محاولاً إبعاد أي مسؤولية له عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، ومروجاً أنباء نفاها القضاء حول تعرّضه لأكثر من محاولة اغتيال، مع سعيه لتوريط الجيش بالسياسة.

وإزاء الانقلاب المكتمل لدستور، باتت القوى الحية في تونس أمام تحدي الدفاع عن المسار الديمقراطي ومنع إسقاط المؤسسات، وهو التزام يتخطى الانتماءات الحزبية نحو الحفاظ على الإنجاز الذي حققته الثورة، وهو ما بدا أن معظم الأحزاب تعيه، بإدانتها انقلاب سعيّد، فيما بدا واضحاً أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يغط تحركات سعيّد، على الرغم من عدم وصفها بالانقلاب. وأكد الاتحاد، والذي يعول على دور رئيسي له لتجاوز الأزمة التي أفتعلها سعيّد، حرصه على ضرورة التمسك بالشرعية الدستورية في أي إجراء يُتخذ في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد لتأمين احترام الدستور واستمرار المسار الديمقراطي وإعادة الاستقرار إلى البلاد. وطالب الاتحاد في بيان، بـ«وجوب مرافقة التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد بجملة من الضمانات الدستورية»، رافضاً لجوء أي طرف إلى العنف وسياسة التشفي وتصفية الحسابات.

المشكلة الكبرى

اعرب الرئيس التونسي الاسبق المنصف المرزوقي، عن رفضه قرارات قيس سعيّد. وقال في رسالة مصورة نشرها عبر «فيسبوك»: «ما وقع انقلاب وخرق للدستور». واضاف: «سعيّد خرق الدستور الذي اقسم عليه واعطى لنفسه كل السلطات». و تابع ان «سعيّد اعتبر نفسه رئيس الجهاز التنفيذي (رئيس الحكومة) والقاضي الاول». وحذّر من انه «إذا نجح الانقلاب سيتدهور الوضع الاقتصادي والصحي اكثر». ووصف سعيّد بانه «اصبح اكبر مشكلة لتونس».

وبدأ الانقلاب المفاجئ مساء الأحد عند العاشرة بتوقيت تونس؛ فبعد ساعات من احتجاجات لعشرات من أعداء الحكومة وحركة النهضة في أنحاء مختلفة من البلاد، تخللتها مهاجمة مقرات لحركة «النهضة»، أعلن سعيّد تجميد اختصاصات عمل البرلمان لثلاثين يوماً، وإعفاء رئيس الحكومة هشام المشيشي من مهامه، على أن يتولى هو بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعيّن رئيسها، كما قرر «تجميد كل اختصاصات مجلس النواب»، معتبراً أن «الدستور لا يسمح بحله، ولكن لا يقف عائقاً أمام تجميده»، معلناً أيضاً رفع الحصانة عن أعضاء المجلس النيابي، و«من تعلقت به قضية ستأولي رئاسة النيابة العمومية حتى تتحرك في إطار القانون». وادعى سعيّد، خلال اجتماع طارئ مع قيادات عسكرية وأمنية، أن قراراته تأتي عملاً بحكم الدستور والفصل 80 منه، ولإنقاذ الدولة التونسية، و«بالتشاور مع رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي»، مشدداً على أن هذا «ليس تعليقاً للدستور، وليس خروجاً عن الشرعية الدستورية، نحن نعمل في إطار القانون»، منبهاً «الذين يحاولون التسلل أو اللجوء للسلاح، فلن نسكت أبداً عن أي شخص يتطاول على الدولة ولا على رموزها، ومن يطلق رصاصة واحدة ستجابهها قواتنا المسلحة العسكرية والأمنية بوابل من الرصاص». وأتبع سعيّد ذلك بإصداره أمراً رئاسياً، عصر أمس الإثنين، قرّر من خلاله إعفاء رئيس الحكومة والمكلف بإدارة شؤون وزارة الداخلية هشام المشيشي، ووزير الدفاع إبراهيم البرتاجي، والوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية ووزيرة العدل بالنيابة حسناء بن سليمان. كما قرّر أن يتولى الكتّاب العامون أو المكلفون بالشؤون الإدارية والمالية في رئاسة الحكومة والوزارات المذكورة تصريف أمورها الإدارية والمالية إلى حين تسمية رئيس حكومة جديد وأعضاء جدد فيها.

هذا الانقلاب الذي فاجأ مختلف الأطراف في تونس، وحاول سعيّد نفسه نفيه، خصوصاً بعدما حدد تعليق عمل البرلمان بـ30 يوماً، نددت به حركة «النهضة»، في بيان نُشر مساء الأحد، واصفة إياه بـ«الانقلاب على الثورة والدستور»، كما اعتبر القيادي في الحركة نور الدين البحيري أن «هناك أحزاب قريبة من سعيّد تسانده في مثل هذه التجاوزات»، فيما سارع رئيس البرلمان، رئيس حركة «النهضة» راشد الغنوشي، الذي نفى صحة ما قاله سعيد عن استشارته، لبدء التصدي للانقلاب عبر التوجّه مع نواب من «النهضة» ومن «قلب تونس» إلى مبنى البرلمان فجر الإثنين، لكن القوى الأمنية الموجودة أمام البرلمان منعتهم من الدخول. وصباح الإثنين أيضاً، تجددت محاولة الغنوشي ونواب آخرين الدخول إلى البرلمان، لكنهم منعوا من الدخول إلى المبنى من جانب الجيش الموجود أمام المبنى. كما انتشر الجيش التونسي في مقر الحكومة في القصبة بالعاصمة ومنع الموظفين من دخول المبنى.

وشهد صباح أمس تجمّع عدد من الرافضين للانقلاب من مناصري «النهضة» و«قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة»، وفي المقابل تجمّع مناصرون لسعيّد أمام مبنى البرلمان في ضاحية باردو، وشهد هذا التجمع مناوشات وتراشقاً بالحجارة، وسط مخاوف من إمكانية تدهور الأوضاع الأمنية، وانزلاق البلاد إلى دائرة العنف.

وفي بيان صدر عن الغنوشي، أفاد عن اجتماع لمكتب مجلس النواب حضورياً في المجلس وعن بُعد برئاسة الغنوشي، وأجمع خلاله الحاضرون على رفض وإدانة ما أعلنه سعيّد، معتبرين جميع قراراته باطلة وتنطوي على خرق جسيم للدستور وانحراف شديد في الاجتهاد في تفعيل الفصل 80 منه، ومحاولة تحايل وتمويه مفضوحة بادعاء حصوله على موافقة رئيس مجلس النواب على هذه التدابير. وحمّل مكتب المجلس في البيان، سعيّد جميع التبعات الأخلاقية والقانونية والجزائية لخطوته. ودعا المكتب الجيش التونسي والقوات الأمنية للانحياز إلى صفوف الشعب التونسي والوفاء للقسم بحماية الدستور وعلوية القانون وصون هيبة الدولة ومؤسساتها الدستورية والإدارية وتأمين الحق في العمل والسير العادي لمؤسسات الدولة وعدم الخضوع لأي أوامر خارج روح الدستور وسلطة القانون. كما دعا النواب إلى الدفاع عن قيم الجمهورية وعلوية الدستور وخيار الشعب الحر وفق انتخابات حرة ونزيهة والتمسك بتونس الجديدة الحرة والديمقراطية والرفض المطلق لكل نزوع نحو الحكم الفردي الشمولي والمستبد، وحثهم على ممارسة اختصاصاتهم الدستورية ومواصلة عملهم اليومي إلى جانب شعبهم في مواجهة أزمة كورونا وتداعياتها الخطيرة اقتصادياً واجتماعياً. ودعا الشعب التونسي في الداخل والخارج إلى الهدوء والطمأنينة والاستعداد للدفاع عن استقلال تونس وحرية شعبها وتجربتها الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية المنتخبة واليقظة التامة حتى إزالة الانقلاب البغيض وآثاره المدمرة على أمن واستقرار تونس.

كما قال الغنوشي، في مداخلة هاتفية مع فضائية «تي آر تي» التركية، إن مجلس النواب في حالة انعقاد «ومتمسكون بالشرعية ورفض الانقلاب». وأضاف «عقدنا اجتماعاً لمكتب مجلس النواب، وكانت جلسة شرعية وكاملة النصاب، واتخذنا قراراً بإدانة الانقلاب والتمسك بالشرعية». وتابع أن «فكرة الانقلاب استغلت عدم وجود محكمة دستورية للفصل في القرارات، والرئيس سعيّد ليس له اختصاص في تفسير الدستور في غياب المحكمة الدستورية». وعن دور المؤسسة العسكرية، قال الغنوشي: «لا نتوقع من الجيش أن يتورط في قبول التسييس... الجيش وطني ودافع عن الثورة، ونأمل عدم نجاح إقحامه في الأزمة». كما نفى الغنوشي استشارته في تلك القرارات المفاجئة للرئيس التونسي. بالتوازي مع ذلك، كانت معظم الأحزاب التونسية تدين انقلاب رئيس الجمهورية. ودعا حزب «قلب تونس» الجيش والأمن لحماية الدولة وقيم الجمهورية، معتبراً أن ما حدث خرق جسيم للدستور، داعياً البرلمان للانعقاد فوراً. وقال في بيان، إن «القرارات المتخذة من قبل الرئيس سعيّد هي خرق جسيم للدستور ولأحكام الفصل 80 منه، وأسس الدولة المدنية وتجميعا لكل السلطات في يد رئيس الجمهورية والرجوع بالجمهورية التونسية للحكم الفردي». من جهته، قال رئيس كتلة «ائتلاف الكرامة» سيف الدين مخلوف، لـ«الأناضول»، إن «قرارات سعيّد باطلة، والدستور التونسي لا ينص على تجميد نشاط البرلمان أو تغيير رئيس الحكومة». كما أعرب الحزب الجمهوري عن رفضه لقرارات سعيّد، واعتبرها خروجاً عن النص الدستوري وانقلاباً صريحاً عليه وإعلاناً عن العودة إلى الحكم الفردي المطلق وحنثاً باليمين التي أداها رئيس الجمهورية بالسهر على احترام الدستور. ودعا رئيس الجمهورية إلى التراجع الفوري عن تلك القرارات.

كما أن أحزاباً معارضة دانت خطوة سعيّد. ووصف حزب العمال اليساري المعارض ما أقدم عليه سعيّد من إجراءات بأنها معادية للديمقراطية، معتبراً أن التغيير في تونس لا يكون بمساندة الانقلاب. كما أعلن حزب «التيار الديمقراطي» المعارض، في بيان إثر اجتماع طارئ لمكتبه السياسي وكتلته النيابية، أنه يختلف مع تأويل سعيّد للفصل 80 من الدستور، ويرفض ما ترتب عليه من قرارات وإجراءات خارج الدستور. وأكد أنه «لا يرى حلاً إلا في إطار الدستور». لكن الحزب «حمّل مسؤولية الاحتقان الشعبي المشروع والأزمة الاجتماعية والاقتصادية والصحية وانسداد الأفق السياسي للائتلاف الحاكم بقيادة حركة النهضة وحكومة هشام المشيشي». في المقابل، خرجت «حركة الشعب» عن هذا الإجماع، إذ اعتبرت أن سعيّد، بالقرارات التي اتخذها، «لم يخرج» عن الدستور. وأضافت في بيان، أن رئيس الجمهورية «تصرف وفق ما تمليه عليه مسؤوليته في إطار القانون والدستور حفظاً لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها وضمان السير العادي لدواليب الدولة».

وبقي مصير رئيس الوزراء المعزول هشام المشيشي قيد تساؤلات، أمس، ففي حين كان التواصل غير ممكن معه مساء الأحد وفجر الإثنين بعد إعلان سعيّد عن إقالته، وبروز أحاديث عن أنه محتجز، نقلت وكالة «رويترز»، أمس، عن مصدر مُقرب من المشيشي ومصدرين أمنيين أنه في منزله وليس رهن الاعتقال.

> خرجت «حركة الشعب» عن الإجماع الحزبي بتأييد سعيّد

> الغنوشي: لا نتوقع من الجيش أن يتورط في قبول التسييس

وقعت مناوشات أمام مبنى البرلمان (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

صراع أجنحة الحوثيين لم يبدأ بعد

زكريا الكمالي

في مقدور جماعة الحوثيين، وأد أيّ صوت مرتفع داخل صنعاء، في وقت قياسي، لكنها لم تعد قادرة على حجب الحقائق، بعدما فاح فساد قادتها وتساقطت أقنعتهم أمام الجميع، حلفاء ومناهضين. خلال الأيام الماضية، دخلت الجماعة في حالة استنفار عقب تغريدة واحدة فقط نشرها الشيخ سلطان السامعي، الموالي لها، واتهم فيها أحد «اللصوص الجدد»، بشراء فيلتين بستة ملايين و200 ألف دولار. تمّ إيفاد ممثل الجماعة في اتفاقيات السلم والشراكة، حسين العزّي، إلى منزل السامعي لاحتواء الموقف، وكانت أبرز مخرجات اللقاء، قيام الأخير بحذف تغريدة الاتهام، وإعلان تماسك الجبهة الداخلية.

بغض النظر عن مآلاتها، حقّقت الحملة بعض الأهداف الهامة. انكشفت الشعارات الحوثية الزائفة بالتعفف عن مغريات السلطة والمال، وسقط قناع الجماعة التي تنهب مرتبات الموظفين منذ ست سنوات بُحجة عدم وجود موارد، فيما يتملك قادتها القصور الضخمة داخل صنعاء. كما انكشفت طريقة إدارة الحكم داخل جماعة الحوثيين.

بعد سنوات من تطبيق نظام الكُمّاح الأمنيين الذين يتخفون وراء كُنى وأسماء وهمية، شكّلت جماعة الحوثيين حكومة أطلقت عليها اسم «حكومة الإنقاذ الوطني»، ويترأسها الأكاديمي الجنوبي عبد العزيز بن حبتور، كما شكّلت مجلساً سياسياً أعلى، يتزعمه القيادي مهدي المشاط. ويقتصر دورا بن حبتور والمشاط على التمثيل الشكلي للجماعة في وسائل الإعلام واستقبال الوفود. لا صلاحيات لهما ولا نفوذ ولا كاريزما، وجميع هذه صادرها قياديان نافذان، هما أحمد حامد، مدير مكتب «الرئاسة» (رئاسة المجلس السياسي)، ومحمد علي الحوثي، عضو المجلس السياسي. يُصنّف حامد بأنه الرجل الأقوى في صنعاء، حيث يستحوذ على كافة المؤسسات السيادية، كما استحدث مؤسسات تدرّ مليارات الريالات، مثل الهيئة العامة للزكاة والهيئة العامة للأوقاف، فضلاً عن تحكمه بمواد الإغاثة. في موازاة نفوذ حامد، حاول محمد علي الحوثي استعادة مكانته المسلوبة بعد إلغاء ما يسمى باللجنة الثورية التي حكمت صنعاء بعد الانقلاب. استحدث كياناً أطلق عليه اسم «المنظومة العدلية»، ومن خلالها بدأ بسحب صلاحيات مؤسسات حامد. من المؤكد أن صراع الأجنحة الحقيقي بين قيادات الصف الأول الحوثية لم يبدأ بعد، وأن الجولات المقبلة ستكون أعنف.

الأنظار على دور الجيش

تونس ـ **العربي الجديد**

مع الانقلاب الذي أعلنه الرئيس التونسي قيس سعيّد على المسار الديمقراطي في البلاد، عبر سلسلة القرارات التي اتخذها مساء الأحد، تثار تساؤلات كثيرة حول موقف المؤسسة العسكرية مما يحصل، خصوصاً في ظل مخاوف من انزلاق الأوضاع نحو العنف، مع انقسام الشارع بين مؤيدي سعيّد ومعارضيه، ما تُرجم أمس الإثنين بمناوشات بقيت محدودة أمام مبنى البرلمان. وفي عودة إلى الأيام الأولى للثورة ضد زين العابدين بن علي أواخر عام 2010، يلاحظ أن الجيش التزم الحياد حينها ولم يواجه المحتجين. وبعد الثورة، شدد الدستور التونسي الصادر عام 2014، على الحياد التام للمؤسسة العسكرية. وبحسب الفصل 18 من الباب الأول من الدستور، فإن «الجيش الوطني قوة عسكرية مسلحة قائمة على الانضباط، يضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، وهو ملزم بالحياد التام. ويدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون». كما نص الفصل 19 على أن «الأمن الوطني مكلف بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون، في كنف احترام الحريات وفي إطار الحياد التام».

بالتوازي مع ذلك، أثارت إقالة وزير الدفاع التونسي إبراهيم البرتاجي، استفهامات كبيرة في تونس، خصوصاً أنه كان من المقربين لرئيس الجمهورية قيس سعيّد، وهو الذي عيّنه في المنصب كما ينص على ذلك الدستور. وعن ذلك، رأى مدير مركز الدراسات الاستراتيجية للمغرب العربي ومدير الديوان الرئاسي الأسبق، عدنان منصر، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن ذلك قد يعكس خلافاً بين البرتاجي وسعيّد، بخصوص قانونية ودستورية القرارات التي تم اتخاذها من قبل سعيّد، وربما لم يكن الوزير موافقاً عليها لهذا تمت إقالته مع رئيس الحكومة هشام المشيشي مباشرة، وهو ما يعني أن القيادات العسكرية تجاوزت الوزير.

وعن موقف الجيش مما يحدث، رجح منصر أن يكون سعيّد قد حصل خلال اجتماعه بالقيادات العسكرية والأمنية على نوع من المباركة والاستعداد لتنفيذ القرارات وهو ما تبيّن أمس على الأرض، خصوصاً أن هناك تنسيقاً واضحاً بين القوات العسكرية والأمنية. وأضاف منصر أن هذا التنسيق برز في التحركات، مشدداً على أن هذا لا يعني مطلقاً تغييراً في عقيدة المؤسسة العسكرية، لأنها تضع ولاءها دائماً للقائد الأعلى للقوات المسلحة في سلم أولوياتها. وبخصوص علاقة ذلك بموقف الجيش بقراءة الدستور، باعتبار أنه أكد منذ الثورة دفاعه عن الدستور وصيانة الثورة التونسية، رأى منصر أن سعيّد قد يكون أقنع القيادة العسكرية بقراءته وتأويله للدستور وأن في هذا محافظة على الوطن ومؤسساته.

وكانت قوات من الجيش قد أغلقت أمس مقري البرلمان والحكومة، ومنع عسكريون رئيس البرلمان راشد الغنوشي وبعض النواب من دخول المجلس، وقال ضابط إن لديه تعليمات بإغلاق المجلس ومنع دخول أي أحد. وذكرت تقارير أن الجيش منع الموظفين أيضاً من دخول مقر رئاسة الحكومة في القصبة. ولكن على الرغم من ذلك، فإن مراقبين يرون أن الجيش سيبقى مراقباً لتطور الأحداث وأن الخط الأحمر الأكبر بالنسبة لديه هو سلامة التونسيين وأمنهم، ولكن قد يتغيّر موقفه إذا ثبتت لديه انحرافات تهدد ذلك.

وتزايدت التحذيرات من انزلاق الأوضاع إلى فتنة داخلية، مع بدء تحركات في الشارع، إذ توافد محتجون إلى أمام مبنى البرلمان من أنصار «النهضة» و«ائتلاف الكرامة» وأنصار الثورة عقب دعوة رئيس مجلس النواب زعيم «النهضة» راشد الغنوشي، كل النواب من جميع الكتل وكل المؤمنين بالثورة، للالتحاق بالمجلس بعد أن تم منعه من قبل الوحدات العسكرية مع عدد من النواب من الدخول إلى مقر البرلمان. مقابل ذلك، تجمع العشرات من مؤيدي قرارات سعيّد على الطرف المقابل، وحالت عناصر الشرطة في أكثر من مناسبة من التحام الطرفين ليعمد المتظاهرون إلى رشق الحجارة ورمي قوارير المياه.

ورأى المحلل السياسي شكري بن عيسى، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن كل الأطراف السياسية مسؤولة عن حالة الانقسام التي تعيشها البلاد بما فيها «النهضة» والمشيشي من جهة، وقرارات سعيّد من جهة أخرى، معتبراً أن قرار سعيّد غير دستوري ونتائجه وانعكاساته ستكون كارثية، سواء على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والحقوقي والأمني.

واعتبر بن عيسى أن «القرارات المرتجلة وغير المؤسسة على معايير دستورية والأعراف القانونية والسياسية لن تقود عادة إلا إلى انحرافات جسيمة وعادة ما تقود إلى انقسامات صلب الجسم السياسي وفي الجسم الاجتماعي للشعب». ولفت إلى أن هناك تصميماً من كل طرف على التمسك والتمترس بمواقعه. وأضاف أن «سعيّد لعب إلى حد كبير على المشاعر وحركها وكان لها ما يؤسسها لدى أنصاره المغتاظين بسبب الاحتقان الكبير ضد النهضة وائتلاف الكرامة الذين قدموا الذريعة والهدية الكبرى لسعيّد من خلال التناحر داخل البرلمان على امتداد سنة ونصف». ولفت بن عيسى إلى أن «هناك مخاوف حقيقية نشاهدها تتغذى من شبكات التواصل الاجتماعي، إذ أصبحت الانفعالات وتمترس كل طرف في موقعه وعدم قبول أي طرف بالرأي المخالف وكأنها مسألة حياة أو موت بنسبة لكل شق»، معتبراً أن «الشعب التونسي برمته وبتركيبته كشخصية مجتمعية لا يقبل بالعنف، وله مسلّمات منها السلم الاجتماعي».

> حالت القوى الأمنية دون تصادم المحتجين أمام مبنى البرلمان

دعوات دولية إلى التهدئة والامتثال للدستور

توالت ردود الفعل العربية والدولية، أمس الإثنين، بعد إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد، مساء أول من أمس الأحد، تجميد البرلمان لمدة 30 يوماً، ورفع الحصانة عن جميع النواب، وإقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي من منصبه، على أن يتولى سعيد بنفسه السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس وزراء جديد. وبينما رأت معظم القوى المحلية في ما جرى أنه محاولة انقلاب، ركزت المواقف الدولية على الدعوى إلى التهدئة وتجنب الانزلاق نحو العنف والامتثال إلى الدستور.

ودعا الاتحاد الأوروبي، الأطراف التونسية المختلفة، إلى الحفاظ على الهدوء وتجنب العنف والحفاظ على استقرار البلاد. وقالت نبيلة مصرالي، المتحدثة باسم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، لوكالة «أكي» الإيطالية، أمس، إنّ بروكسل تتابع عن كثب التطورات الأخيرة في المشهد التونسي. وأضافت: «ندعو الأطراف المعنية كافة في تونس إلى احترام الدستور، المؤسسات وسيادة القانون».

بدورها، دعت ألمانيا إلى «العودة السريعة» للنظام الدستوري الديمقراطي في تونس، معربة عن «قلقها البالغ» إزاء الأزمة السياسية الأخيرة في البلاد. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية، ماريا أديباهر، في مؤتمر صحافي بالعاصمة برلين، إن بلادها تتابع عن كثب التطورات في تونس. وأضافت: «الشعب التونسي يريد الديمقراطية التي اكتسبت موطئ قدم في البلاد»، مشددة على أهمية حماية الإنجازات الديمقراطية في البلاد التي تحققت منذ اندلاع الثورة التونسية عام 2011. وأشارت أديباهر إلى أن «برلين تتوقع اتخاذ خطوات من قبل القادة السياسيين في تونس، تجاه (العودة) للعملية الديمقراطية والدستورية». من جهتها، قالت الرئاسة الروسية، أمس، إنها تتابع بحذر التطورات في تونس، معربة عن أملها في أن لا تتعرض سلامة التونسيين للخطر. وقال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، خلال مؤتمر صحافي بالعاصمة موسكو: «نراقب أحكام الدستور التونسي بأسرع وقت». بدورها، اعتبرت الحكومة التركية القرارات التي اتخذها سعيد أنها «تعليق للمسار الديمقراطي»، فيما وصفت شخصيات معارضة ما حصل بالانقلاب، معبرة عن إدانتها له.

من جهتها، أعلنت قطر، أمس، أنها تتابع تطورات الأزمة السياسية في تونس، داعية كافة أطراف الأزمة إلى إعلاء مصلحة الشعب التونسي وتغليب صوت الحكمة وتجنب التصعيد وتداعياته على مسيرة ديمقراطية تونس ستتجاوز هذه المرحلة بقوة أكبر». كذلك، قالت وزارة الخارجية التركية، في بيان أمس، إن أنقرة «تشعر بقلق عميق جراء تعليق عمل البرلمان الذي يمثل الإرادة الشعبية في تونس، ونأمل إعادة إرساء الشرعية الديمقراطية في إطار أحكام الدستور التونسي بأسرع وقت». بدورها، اعتبرت الحكومة التركية القرارات التي اتخذها سعيد أنها «تعليق للمسار الديمقراطي»، فيما وصفت شخصيات معارضة ما حصل بالانقلاب، معبرة عن إدانتها له.

وفي السودان، دان «حزب المؤتمر الشعبي» في بيان، ما اعتبره الانقلاب في تونس، داعياً إلى احترام حق الشعب التونسي في اختياره السياسي الحر.

(العربي الجديد، الأناضول)

دعا الاتحاد الأوروبي إلى تجنب العنف والحفاظ على استقرار تونس (ناصر طلال/الأناضول)

تونس وتجربتها التي نالت الاحترام في المحيطين الإقليمي والدولي. وأعربت وزارة الخارجية في بيان لها نقلته وكالة الأنباء القطرية «قنا»، عن أمل دولة قطر في أن تنتهج الأطراف التونسية طريق الحوار لتجاوز الأزمة وتثبيت دعائم دولة المؤسسات.

وفي ليبيا، عبر رئيس المجلس الأعلى للدولة، خالد المشري، عن رفضه لقرارات الرئيس التونسي، فيما بارك اللواء المتقاعد خليفة حفتر الخطوة. ووصف المشري عبر «تويتر»، قرارات سعيّد بـ«الانقلاب»، وقال «14 فبراير (شباط) 2014 انقلاب حفتر... 25 يوليو (تموز) 2021 انقلاب قيس.. ما أشبه الليلة بالبارحة». وتابع المشري: «نرفض الانقلابات على الأجسام المنتخبة وتعطيل المسارات الديمقراطية».

من جهتها، تناقلت مواقع إخبارية وفضائيات تابعة لحفتر، أمس، تصريحات للأخير بارك فيها قرارات سعيّد، متحدثاً عن «انتفاضة الشعب في تونس ضد زمرة الإخوان الذين أنهكوا تونس ونهبوا مقدراتها». من ناحيتها، دانت «حركة مجتمع السلم»، أكبر الأحزاب الإسلامية في الجزائر، أمس، ما حدث في تونس. واعتبرت الحركة في بيان أن «ما يحدث في تونس انقلاب على الدستور التونسي وعلى الإرادة الشعبية لأشقائنا التونسيين، المعبّر عنها في الانتخابات التشريعية السابقة، وإفشال ممنهج للانتقال الديمقراطي الذي صنع التميّز والأمل لدى التونسيين والشعوب الحرة في العالم».

وفي السودان، دان «حزب المؤتمر الشعبي» في بيان، ما اعتبره الانقلاب في تونس، داعياً إلى احترام حق الشعب التونسي في اختياره السياسي الحر.

(العربي الجديد، الأناضول)

شرق غرب

سعيّد يهاتف تبون

أعلنت الرئاسة الجزائرية، أمس الإثنين، تلقي الرئيس عبد المجيد تبون (الصورة) مكالمة هاتفية من نظيره قيس سعيّد أبلغه فيها بآخر التطورات الحاصلة في تونس، عقب قراره تجميد صلاحيات البرلمان وحلّ الحكومة. وقال بيان الرئاسة الجزائرية، إن تبون وسعيّد «تبادلا مستجدات الأوضاع في تونس وآفاق العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها»، فيما دعت حركة «مجتمع السلم»، كبرى الأحزاب الإسلامية في الجزائر، الدولة الجزائرية إلى» دعم المؤسسات الشرعية التونسية وإدانة الانقلاب (قرارات سعيّد) واعتبار القرارات الأحادية غير الدستورية خطيرة على تونس وجوارها».

(العربي الجديد)

«العمل الإسلامي» الأردني يستنكر «انقلاب» تونس

استنكرت جبهة العمل الإسلامي» الأردنية، أمس الإثنين، «الانقلاب على الديمقراطية والمؤسسات الدستورية الشرعية والإرادة الشعبية في تونس»، إثر تجميد الرئيس التونسي قيس سعيّد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه»، معتبرة أن ذلك «يمثل حلقة جديدة من مخططات قوى الثورة المضادة التي تستهدف إرادة الشعوب».

(العربي الجديد)

رام الله: الاعتراف بدولة فلسطين توطئة لحل الدولتين

طالبت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، أمس الإثنين، الإدارة الأميركية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، والدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، بالاعتراف بها «فوراً توطئة لتحقيق مبدأ حل الدولتين، ومنح جهود إحياء عملية السلام المصداقية التي تستحق». كما طالبت مجلس الأمن بـ«تحمل مسؤولياته تجاه انتهاكات وجرائم الاحتلال والمستوطنين».

(العربي الجديد)

غينيا الاستوائية ترد على عقوبات بريطانية

أعلنت غينيا الاستوائية، أمس الإثنين، إغلاق سفارتها في لندن، بعدما فرضت بريطانيا عقوبات على تيودورين أوبيانغ، نجل الرئيس تيودورو أوبيانغ (الصورة) ونائبه، لتورطه في اختلاس أموال عامة وقضايا فساد. وقال وزير خارجية غينيا الاستوائية، سيميون أوبونو إسونغ، إن «أول قرار اتخذناه هو إغلاق كامل لبعثتنا الدبلوماسية في لندن»، مضيفاً «لا نقبل التدخل في شؤوننا الداخلية».

(فرانس برس)

بريطانيا تريد إبعاد الصين عن مشاريع نووية

أكدت الصحافة البريطانية، أمس الإثنين، أن لندن بحثت أخيراً في سبل لمنع مجموعة «سي جي إن» الصينية من المشاركة في مشاريع جديدة لمحطات الطاقة النووية في البلاد. ونقلت وكالة أنباء «بي إيه» عن مصدر حكومي المعلومات التي كشفتها صحيفة «فاينانشال تايمز»، بأن أعضاء الحكومة يسعون لمنع أي مشاركة للمجموعة الصينية، فيما أكدت مصادر مقربة من الحكومة البريطانية أن المناقشات قد تؤثر أيضاً على مصنع آخر مخطط له في إسيكس، جنوب شرقي إنكلترا.

(فرانس برس)

الحدث

تعود المنظومة السياسية في لبنان إلى نجيب ميقاتي، الذي كُلف أمس الإثنين، بتشكيل حكومة من جديد، بعد فشل سعد الحريري بهذه المهمة، فيما تحيط الكثير من شبهات الفساد بميقاتي، الذي لا يضع الشارع اللبناني آمالاً عليه لتحسين الأوضاع

نجيب ميقاتي
رمز للمنظومة السياسية اللبنانية المطلوب رحيلها

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

بعد نحو عام من استقالة رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب، في 10 أغسطس/آب 2020، بعد أيام من انفجار مرفأ بيروت الذي أودى بحياة 215 شخصاً، نجحت الطبقة السياسية في لبنان، أمس الإثنين، بتسمية رئيس جديد لتشكيل الحكومة هو نجيب ميقاتي الذي يخلف سعد الحريري في هذه المهمة والذي فشل خلال نحو 9 أشهر من التكليف في تقديم تشكيلة وزارية تحظى بقبول رئيس الجمهورية ميشال عون، علماً أن الحريري كان قد سمي بعد مصطفى أديب الذي كُلف بالمهمة أواخر أغسطس 2020 وفشل أيضاً في هذه المهمة.

وحصل ميقاتي أمس على ترشيح 72 نائباً، فيما حصل السفير نواف سلام على صوت واحد، و42 نائباً لم يسموا أحداً. وقال ميقاتي، بعد لقائه الرئيس ميشال عون وقبوله التكليف، إنه «يريد ثقة الشعب، فليس لدي عصا سحرية، ولا يمكن أن أصنع العجائب، وخصوصاً أن المهمة صعبة والنجاح يكون بالتعاون بلا مهاترات، ومن لديه أي حل فليتقدم به». وأضاف «نسعى لتأليف حكومة وفق المبادرة الفرنسية».

ويتكرّر مشهد تكليف ميقاتي، وهو أثرى أثرياء لبنان، تشكيل الحكومة على أنقاض سقوط سعد الحريري، لكن هذه المرة بدعم من الأخير وتأييد «ظاهري» من مناصري «تيار المستقبل» الذين يحصرون معركتهم مع العهد الممثّل برئيس الجمهورية ميشال عون وصهره النائب جبران باسيل. وقائعُ كثيرة اختلفت منذ عام 2011 يوم تكليف ميقاتي في استشارات نيابية ملزمة تزامنت مع تحركات احتجاجية دامية سُمّيت بـ«يوم الغضب» في مناطق محسوبة على الحريري ولا سيما طرابلس (شمال لبنان) التي يتحدر منها ميقاتي، مطالبةً الأخير بالتراجع ومطلقةً عليه أحكام «الخيانة»، لكنه مضى بخطوته وشكّل حكومته بعد نحو خمسة أشهر. يومها وصف قياديون في «المستقبل» ترشيح ميقاتي بـ«الغادر» ويأتي استكمالاً لأجندة «حزب الله» ومن خلفه النظامان السوري والإيراني بعد إطاحة «قوى 8 آذار» بحكومة سعد الحريري مع استقالة وزراء هذه القوى خلال وجود الأخير في واشنطن على خلفية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، إلى أن دخلت علاقة الحريري - ميقاتي في مرحلة التفاهم والانضواء معاً في نادي رؤساء الحكومات السابقين الذي يضمّ إلى جانبهما فؤاد السنيورة وتمام سلام. قبل ذلك كان ميقاتي، المعروف عنه بأنه «الملياردير رجل التسويات»، قد تولّى أيضاً رئاسة الحكومة في عهد رئيس الجمهورية السابق إميل لحود، حليف النظام السوري و«حزب الله»، في 19 إبريل/نيسان 2005، قبل الاستقالة في 19 يوليو/تموز من العام نفسه، وها هو اليوم يعود تحت شعار «إنقاذ البلاد» مدعوماً من «المستقبل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» (بزعامة وليد جنبلاط) و«حركة أمل» برئاسة رئيس البرلمان نبيه بري، و«تيار المردة» برئاسة سليمان فرنجية، والحزب السوري القومي الاجتماعي، و«حزب الله» الذي يختلف في مقاربته لميقاتي مع حليفه رئيس «التيار الوطني الحر» جبران باسيل، الذي رفض تسمية أحد. كما رفضت تسمية رئيس للحكومة كتلة الأرمن، و«الجمهورية القوية» برئاسة سمير جعجع، بالإضافة إلى عدد من النواب المستقلين، فيما انقسمت كتلة «اللقاء التشاوري»، برئاسة فيصل كرامي، التي صوت اثنان من أعضائها الأربعة لمصلحة ميقاتي.

> غرف ميقاتي باستثماراته المالية والاقتصادية في سورية

> يواجه ميقاتي وابنه وشقيقه طه تهماً بالإثراء غير المشروع

ميقاتي الذي شغل مناصب وزارية في حكومات عدة، والنائب حالياً في البرلمان بعدما دخله للمرة الأولى عام 2000، عُرف باستثماراته المالية والاقتصادية الضخمة في سورية ولصالح رئيس النظام السوري بشار الأسد، الذي رأى في ميقاتي حليفاً سنّياً أساسياً بوجه الحريري، ولعلّ أبرز الاستثمارات كانت في القطاع الخلوي مع منح الحكومة السورية عام 2000 شركة «إنفستكوم» لمالكيها السابقَيْن نجيب وشقيقه طه ميقاتي رخصة لتشغيل شبكة الهاتف النقال لمدة 15 عاماً. كذلك، ارتبط اسمه بتمويل إحدى المحطات التلفزيونية المحسوبة على النظام السوري والداعمة لـ«حزب الله».

وارتبط اسم ميقاتي أخيراً بصفقة شراء شركة خليوية في ميانمار، علماً أن شركة «أم 1» التي أسسها ميقاتي وشقيقه طه متهمة بالارتباط بأعمال مع المجلس العسكري الحاكم في ميانمار بعد الانقلاب على الزعيمة المدنية أونغ سان سو تشي. وهذه الشركة مدرجة على اللائحة السوداء التي تعدها حركة «حملة ميانمار-بريطانيا» التي تحصي الشركات الدولية المرتبطة بأعمال مع العسكريين في ميانمار. قضائياً، أدعت مدعي عام جبل لبنان القاضية غادة عون (محسوبة على الرئيس ميشال عون) إبّان انتفاضة 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019 على ميقاتي وابنه ماهر وشقيقه طه و«بنك عودة» بجرم الإثراء غير المشروع لحصول شركاتهم على 10 قروض سكنية مدعومة، وذلك لشراء شقق في مبنى مطل على نادي اليخوت في بيروت تبلغ قيمتها الإجمالية 34,1 مليون دولار. وارتبط اسم رئيس الوزراء المكلف، بملف الاتصالات وشركة «ليبان بوست» (استلمت قطاع البريد في لبنان منذ عام 1998) التي كان أحد مالكيها ميقاتي بوصفه رجل أعمال، وجرى التمديد لها لسنين طويلة وعرفت بأنها من «مزاريب الهدر» ونهب المال العام. كما ارتبط اسمه بملف «الخطوط الجوية الملكية الأردنية» الذي أحيل إلى هيئة مكافحة الفساد الأردنية وكان ميقاتي شريكاً أساسياً فيها. إلى جانب غيرها من الملفات التي اتصلت بميقاتي الملياردير الذي أدرجته مجلة «فوربس» الأميركية مع شقيقه على قائمتها لأثرياء العالم لعام 2019 هو الذي يتحدر من أفقر مدينة على الحوض المتوسّط والتي انتفضت ضدّه وغيره من زعماء المدينة في أكتوبر 2019.

يقول المحامي والناشط في «انتفاضة 17 أكتوبر» علي عباس، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «ميقاتي هو جزء من هذه المنظومة التي تحاصصت المال العام لتحقيق أرباح طائلة على حساب اللبنانيين، وهو محاط بملفات وشبهات فساد من الاتصالات والقروض المدعومة من الإسكان التي استفاد منها بمبالغ ضخمة أخذها من درب الشباب اللبناني، عدا عن ملف انفجار مرفأ بيروت ووجوده على رأس الحكومة عندما دخلت مواد نيترات الأمونيوم عام 2013، وطريقة إدارته خلال فترة ولايته، وسكوته أيضاً عن ملفات الفساد».

ويشدد عباس على أن «حكومة ميقاتي إن شُكّلت ستكون بمثابة استمرار لنهج المنظومة السياسية ومحاولتها الاستمرار في الحكم والمحافظة على المكتسبات التي حقّقتها، والأهم أنها ستكون ظلاً جديداً للقوى التقليدية في الحكم وواجهة لهم وللنواب الذين يسمّونه وغطاءً لحمايتهم من المحاسبة، خصوصاً على صعيد تحقيقات انفجار مرفأ بيروت، استكمالاً لعرقلة العدالة، وهو ما سيحصل على صعيد عرقلة أي إمكانية للإصلاح». ويجدد عباس التأكيد أن «موقف انتفاضة 17 أكتوبر واضح جداً وصريح بالمطالبة بحكومة مستقلين واختصاصيين من رئيسها إلى أعضائها، أما ميقاتي فهو جزءٌ من المنظومة السياسية التي فشلت في إدارة البلد وأوصلتها إلى الانهيار».

من جهته، يقول الكاتب السياسي طوني عيسى، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «اختيار ميقاتي مجدداً لرئاسة الحكومة يوحي بأن الوضع اللبناني ما يزال يدور في حلقة مفرغة، وأن الحل لم يأتِ بعد، باعتبار أن الحلّ إذا كان سيولد في هذه المرحلة فيجب أن يكون وفق مقتضيات إنقاذية إصلاحية وإنهاء منظومة الفساد، والمحاسبة والمراقبة والشفافية، وهذه كلها لا يمكن لأي شخص ضمن هذه المنظومة السياسية أن يقوم بها سواء أمام الشعب اللبناني بالدرجة الأولى أو المجتمع الدولي بالدرجة الثانية». ويشدد على أن «اختيار ميقاتي لا يوحي أننا مقبلون على تسوية سياسية تنهي الأزمة، بل مجرّد مناورة لغايات سياسية معينة لا أكثر، أو ربما لتنفيس الاحتقان الشعبي الكبير مع حلول الذكرى الأولى لانفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس، ولرمي وعود لخلق جو إيجابي ينعكس على سعر صرف الدولار ويوحي بشيء معين، لكنه ليس في محله ومصطنع ولن يقود إلى تسوية حقيقية لأنها ليست بيد لبنان بل مرتبطة بالموضوع الإقليمي السوري الإيراني بشكل خاص».

يعرف ميقاتي بأنه «الملياردير رجل التسويات» (Getty)

تبريرات باسيل

برّر رئيس تكتل «لبنان القوي» النائب جبران باسيل (الصورة)، من القصر الجمهوري في بعبدا، أمس الاثنين، عدم ترشيح نجيب ميقاتي لرئاسة الحكومة بأن «التطلعات الإصلاحية معه غير متناسبة». وقال: «نظراً لعدم ترشح النائب فيصل كرامي، وعدم الاستمرار بتسمية السفير السابق نواف سلام، وبقاء مرشح جدي وحيد هو ميقاتي، قررنا عدم تسمية أحد، لأن لدينا تجربة سابقة غير مشجعة وتطلعاتنا الإصلاحية معه غير متناسبة».

شرق غرب

مقتل المتهم بمحاولة اغتيال رئيس مالي في المعتقل

أعلنت الحكومة المالية مساء الأحد وفاة الرجل المتهم بمحاولة اغتيال الرئيس الانتقالي في مالي الكولونيل أسيمي غويتا بالسلاح الأبيض في 20 يوليو/تموز الحالي، والذي كان منذ ذلك الحين في قبضة أجهزة الأمن. وأعلنت الحكومة في بيان أنه «أثناء التحقيقات تدهورت حالته الصحية. ونُقل إلى مستشفيين لكن لسوء الحظ توفي».
(فرانس برس)

استقالة قائد القوات المسلحة في البيرو

قدّم قائد القيادة المشتركة للقوات المسلحة في البيرو الجنرال سيزار أستوديو استقالته الأحد بعد ثلاثة أيام من إعلان فوز اليساري بيدرو كاستيو في الانتخابات الرئاسية. وبحسب صحيفة «بيرو 21»، طلب أستوديو أن يتقاعد الأربعاء 28 يوليو/تموز الحالي، يوم تنصيب كاستيو.
(فرانس برس)

الصين تدعو أميركا للتوقف عن شيطنتها

دعت بكين أمس الإثنين واشنطن إلى الكف عن «شيطنتها»، وذلك خلال زيارة لنائبة وزير الخارجية الأميركي ويندي شيرمان إلى الصين، الأولى لمسؤول أميركي خلال إدارة جو بايدن. وقال نائب وزير الخارجية الصيني شيه فنغ، للموفدة الأميركية، وفق نص نشرته الخارجية الصينية: «ربما تأمل الولايات المتحدة بأن تتمكن عبر شيطنة الصين بطريقة ما ... من تحميل الصين مسؤولية المشاكل الهيكلية التي تعاني منها». وتابع «نحض الولايات المتحدة على تغيير عقليتها المضلّلة وسياستها الخطيرة». في المقابل، قال مسؤولون أميركيون أن شيرمان كانت «حازمة» خلال المحادثات بشأن أعمال القرصنة والقمع في هونغ كونغ.
(فرانس برس)

رصد

تنسيق الإسلاميين و«بام» في المغرب: تقارب الضرورة

يطمح حزبا «العدالة والتنمية» و«الأصالة والمعاصرة» في المغرب، عبر التنسيق بينهما، إلى مواجهة «خصم مشترك»، هو «التجمع الوطني للأحرار»، الذي يطمح رئيسه وزير الزراعة عزيز أخنوش لقيادة الحكومة بعد الانتخابات المقررة في 8 سبتمبر/أيلول المقبل

الرباط ـ **عادل نجدي**

يطرح اللقاء التشاوري، الذي جرى، نهاية الأسبوع الماضي، بين قيادة حزب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي في المغرب، وغريمه السياسي، حزب «الأصالة والمعاصرة» (بـ«بام»، أكبر حزب معارض في البلاد، أسئلة عدة حول نوايا الغريمين، وذلك على بعد 6 أسابيع من الانتخابات التشريعية والجهوية والبلدية. وبينما أعلنت قيادتا الحزبين، في بيان مشترك، رغبتهما المشتركة في الإسهام بإنجاح الانتخابات، المقررة في 8 سبتمبر/أيلول المقبل، «بما يكرس المسار الديمقراطي»، و«يثمن الاختيار الديمقراطي»، بدا لافتاً أن اللقاء التشاوري مؤشر على تقارب بين الغريمين اللذين دخلا منذ تأسيس «الأصالة والمعاصرة» في العام 2009 في صراع ومعركة «كسر عظم». وفيما لم يعلن الحزبان عن خطة للتنسيق خلال الانتخابات المقبلة، أو بعد ظهور النتائج النهائية، إلا أن لقاءهما كشف عن وجود ما يجمعهما ويوحدهما، في اللحظة السياسية الراهنة، من خلال إعلان رفضهما كل الأساليب الساعية إلى «المساس بنزاهة وحرية الاقتراع، خصوصاً عبر أساليب الاستعمال المريب للمال الانتخابي»، وكذا استعمال بعض أدوات «الترغيب والترهيب ضد بعض الفاعلين الحزبيين»، في إشارة ضمنية إلى خصمهما حزب «التجمع الوطني للأحرار» بقيادة وزير الزراعة عزيز أخنوش.

> تبدو المؤشرات الأولى للقاء مطمئنة لقيادة «بام»

وفي انتظار عقد اجتماع جديد لقيادة الحزبين، خلال الأسابيع المقبلة، تبدو المؤشرات الأولى للقاء مطمئنة لقيادة «بام»، لناحية إمكانية فتح صفحة جديدة في علاقته مع غريمه السياسي، حزب «العدالة والتنمية»، لا سيما بعد أن أكد أمينه العام عبد اللطيف وهبي، في تصريحات صحافية، أن الأساس، عقب اللقاء التشاوري، هو أن الخطوط الحمراء انتهت بين الحزبين. ولفت إلى أن «التنسيق بينهما يهدف إلى تجاوز كافة المشاكل والعراقيل التي يمكن أن تقع في المستقبل، ومواجهة كل التصرفات التي يمكن أن تسيء إلى العملية الديمقراطية».

وفي السياق ذاته، أشار نائب الأمين العام لـ«العدالة والتنمية» سليمان العمراني، في تصريحات صحافية، إلى أن النسخة السابقة من «الأصالة والمعاصرة» لم تعد اليوم قائمة». واعتبر أن «الأمور تغيّرت اليوم، ذلك أن القيادة الحالية للحزب، عبّرت عن توجه جديد. نحن في العدالة والتنمية لدينا أطروحة تؤطر فعلنا السياسي، وهي التي تقوم على الشراكة الفعالة من أجل البناء الديمقراطي مع كل الفاعلين، وعلى رأسهم الأحزاب السياسية، لذلك لا يتصور أن العدالة والتنمية لن يسعى لبناء جسور التواصل والتشاور مع كل الأحزاب، بدون استثناء، بما فيها الأصالة والمعاصرة».

وهذه ليست المرة الأولى التي تبدي فيها القيادة الجديدة في «بام» انفتاحها على «العدالة والتنمية»، إذ تمكنت من كسر الجليد بينهما، من خلال لقاء عقد في 12 يوليو/تموز العام الماضي، في سياق إطلاق وهبي، عقب انتخابه أميناً عاماً في 9 فبراير/شباط 2020، ما سماه «خط المصالحة مع الذات ومع المحيط»، وجعل الحزب «عادياً مثله مثل جميع الأحزاب، بعيداً عن الخطوط الحمراء والخضراء والزرقاء والبيضاء». كما كان لافتاً، تحول «الأصالة والمعاصرة»، الذي كان يوصف بحزب «الدولة» و«التحكم»، في عهد وهبي من وظيفة احتواء «العدالة والتنمية»، بعد أن كان قد بنى الحزب خطابه السياسي التأسيسي في 2009، على مواجهة الإسلاميين، وهو الخطاب الذي استنفد أغراضه منذ الفشل في الفوز بالانتخابات التشريعية في 2016، إلى التطبيع معهم.

وقال أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية في جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، رشيد لزرق، في حديث مع «العربي الجديد»، إن التنسيق بين حزبي «الأصالة والمعاصرة» و«العدالة والتنمية» عنوان لإنهاء مرحلة الاستقطاب الأيديولوجي، ومراجعة حسابات كل طرف، وإبداء مقدار من البراغماتية السياسية في ضوء المستجدات السياسية وانتظار نتائج الانتخابات المقبلة. ووفق لزرق، فإن «العدالة والتنمية» يبدي مقداراً من البراغماتية السياسية، في محاولة منه لفك أي محاولة لتطويقه بعد ظهور نتائج صناديق الاقتراع، وتفادي تكرار سيناريو «الانحباس» الحكومي، الذي أطاح في العام 2017 برئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران. ولفت إلى أنه، في مقابل ذلك، يبحث حزب «الأصالة والمعاصرة»، في شخص أمينه العام، عن موقع سياسي في حكومة ما بعد 8 سبتمبر المقبل.

ولئن كان الحزبان لم يعلنا عن خطة للتنسيق خلال الانتخابات أو بعد ظهور نتائجها، إلا أن لقاء قيادتهما يفتح، بحسب مراقبين، المجال لحدوث تغييرات في علاقتهما، باتجاه العمل معاً في مواجهة «خصم مشترك»، هو حزب «التجمع الوطني للأحرار»، الذي يطمح رئيسه وزير الزراعة، عزيز أخنوش، لقيادة الحكومة بعد الانتخابات. وبحسب هؤلاء، فإنّ سيناريو السعي لاحتواء طموح «التجمعيين» وارد بين الحزبين، ولا سيما في ظلّ التراشق المستمر بين «التجمع الوطني للأحرار» و«الأصالة والمعاصرة» منذ انتخاب وهبي، وكذلك تخطيط القيادة الحالية للحزب، بزعامة أخنوش، لتصدر الانتخابات المقبلة والإطاحة بالإسلاميين.

وشهدت الساحة السياسية المغربية صعود نجم «التجمع الوطني للأحرار» منذ تولى قيادته أخنوش أواخر سنة 2016، ولا سيما بعد أن تمكن من الإمساك بخيوط تشكيل حكومة سعد الدين العثماني، وفرض شروطه أمام رئيس الحكومة السابق عبد الإله بنكيران (29 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 إلى 5 إبريل/نيسان 2017). ومنذ ذلك الحين عمل أخنوش، بكل ما أوتي من قوة على تقوية الحزب، وتجديد هياكله التنظيمية وتطعيمها بوجوه جديدة، وهو يراهن عليها محلياً وجهوياً لبلوغ هدفه المنشود بقيادة الحكومة المقبلة وكسر هيمنة الإسلاميين على صناديق الاقتراع.

يهدف «العدالة والتنمية» و«بام» لمواجهة طموح أخنوش ترؤس الحكومة (Getty)

قضية

استغلال التناقضات السياسية والأمنية في المحافظة العراقية المتنازع عليها

«داعش» يصعّد في كركوك

تتصاعد وتيرة هجمات تنظيم «داعش» في محافظة كركوك العراقية، عشية الانتخابات النيابية المبكرة في العراق. ويستغل التنظيم الثغرات الأمنية، والوضع السياسي غير المستقر في المحافظة، فيما تبرز تحذيرات من أن يشكل التصعيد حجة لعودة قوات البشمركة الكردية إلى المحافظة المتنازع عليها بين بغداد وأربيل

بغداد ـ **عادل النواب**

للأسبوع الثاني على التوالي، تتصاعد وتيرة الهجمات التي ينفذها مسلحو تنظيم «داعش» في محافظة كركوك العراقية (على بعد 250 كيلومتراً شمالي بغداد)، موقعة خسائر في صفوف قوات الشرطة والجيش العراقيين، فضلاً عن استهداف أبناء عشائر عربية يصنفها التنظيم على أنها «مرتدة» بسبب وقوفها في وجهه خلال عمليات تحرير مناطق جنوب غرب المحافظة من سيطرته، في عام 2016. وعلى الرغم من زيارات متكررة قام بها قياديون عسكريون وأمنيون للمحافظة، وعقدهم سلسلة اجتماعات نتجت عنها زيادة عدد القوات العسكرية والشرطية، وإطلاق حملات عسكرية لتتبع جيوب وخلايا التنظيم، إلا أن الهجمات الليلية لـ«داعش» لا تزال تسجّل في بلدات ومناطق مختلفة من المحافظة، منها خصوصاً تلك الواقعة على نطاق حدود سلسلة جبال حمرين، وحدود محافظتي ديالى وصلاح الدين المجاورتين لكركوك.

وفي الوقت الذي لا تزال فيه قوات الأمن في كركوك، ثاني كبرى المحافظات العراقية بعد البصرة من حيث امتلاكها للثروات النفطية والغازية، في حالة إنذار عام، تشير تسريبات لـ«العربي الجديد» إلى قرب تنفيذ حملة أمنية واسعة في المحافظة، تركز على المناطق الجبلية والقرى البعيدة، بحثاً عن خلايا وجيوب للتنظيم. وحول حصيلة ضحايا هجمات «داعش»، أكد مسؤول أمني عراقي أنها بلغت خلال الأسبوعين الماضيين 10 قتلى من قوات الأمن وسبع إصابات في صفوفهم، كما قتل مدنيان اثنان وخُطف خمسة أشخاص من عشائر جنوب وجنوب غربي كركوك. وتحدث المصدر عن إطلاق سراح مختطف، بعد مقايضته بالمال من قبل عناصر التنظيم، كما سُجّلت عمليات انتقامية نفذّها مسلحو «داعش»، مثل حرق محاصيل وقتل مواش.

وتعتبر كركوك أهم المناطق المتنازع عليها بين الحكومتين الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان العراق، إلى جانب مدن عدة، مثل سنجار والطوز وخانقين ومخمور وزمار ومناطق أخرى. ولم يحسم مصير كركوك السياسي طوال السنوات التي تلت عام 2003. لكن بعد إجراء إقليم كردستان استفتاء الانفصال عن العراق في 2017، أصدر رئيس الحكومة العراقية آنذاك حيدر العبادي أمراً بدخول قوات مكافحة الإرهاب العراقية إلى كركوك وإخضاع المحافظة لسيطرة الحكومة الاتحادية، بعدما كانت تحت سيطرة الأحزاب الكردية. هذا الأمر أدى إلى إعادة التنسيق مع البشمركة وتراجعها للحدود الإدارية السابقة للمحافظة، ما نتج عنه تشكيل لجان أمنية عليا تنسق في ما بينها لضبط أمن المحافظة وحدودها.

وقال عضو «الجبهة العربية» في كركوك علي العبيدي إن «تنظيم داعش يسعى للضرب في أي منطقة يمكن أن تؤدي آثار استهدافها إلى أزمات سياسية واقتصادية، لذلك فهو يركز على كركوك مثلاً، وعلى مناطق أخرى مختلطة سكانياً». واعتبر العبيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هذه الهجمات الإرهابية لا يمكن أن تشكل غطاءً، أو حجّة أو حافزاً لإعادة (قوات) البشمركة (الكردية) إلى المحافظة، لكن ما يجب فعله من قبل حكومة إقليم كردستان العراق، هو أن تتعاون في سدّ الفراغات الأمنية بالمناطق الجبلية والتضاريس الوعرة التي ينشط فيها داعش كمخابئ له». وبرأيه، فإن الحل «يكمن في إجراء تغييرات أمنية سريعة وإشراك الأهالي في الملف الأمني، من خلال تطويع أكبر عدد ممكن منهم في سلك الشرطة».

> ستركز حملة أمنية مرتقبة في كركوك على المناطق الجبلية
>
> العبيدي: لا يمكن اتخاذ الهجمات حجّة لإعادة البشمركة

من جهته، اعتبر عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي كاطع الركابي، أمس الإثنين، أنّ الهجمات المتكررة في كركوك سببها «أن المنطقة هشّة أمنياً»، مضيفاً في تصريحات صحافية، أن «القادة الأمنيين مطالبون بأن يكونوا أكثر حرصاً على ما يجري في كركوك، إذ لو كان هناك رصد وتفتيش حقيقي للبؤر الموجودة لـ«داعش»)، لما حصلت هذه العمليات بشكل متكرر».

لكن المتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة، اللواء الركن تحسين الخفاجي، أكد لـ«العربي الجديد»، أن الوضع الأمني في محافظة كركوك وأطرافها «تحت السيطرة، ولا توجد مخاوف لدينا في هذا الإطار». وبيّن الخفاجي أن «ما حصل أخيراً من هجمات على القطعات العسكرية، يرادُ منه إيصال رسائل بأن داعش لا يزال قادراً على شنّ مثل هذه الهجمات، لكن الواقع هو غير ذلك، فنحن مستمرون في العمليات النوعية والاستخبارية بالقضاء على كل خلايا التنظيم المنتشرة في عموم المدن العراقية». وأوضح الخفاجي أن «القطعات العسكرية والأمنية في محافظة كركوك، وضعت خططاً جديدة مدروسة، لسد جميع الثغرات التي كان يستغلها عناصر التنظيم الإرهابي في شنّ هجماته، سواء تلك التي تستهدف القوات الأمنية أو المدنيين، كما تمّ تفعيل مركز المعلومات المشتركة مع قوات البشمركة، والذي سيكون له أيضاً دور فاعل في منع مثل هذه الخروقات، التي قد تحصل في بعض المناطق، والتي فيها ثغرات».

بدوره، أقرّ المتحدث باسم «الحشد الشعبي» في شمالي العراق علي الحسيني باستغلال «داعش» ما وصفه بـ«عدم الاستقرار السياسي في كركوك، إذ إن الهجمات في المحافظة تجد صدى أكبر من غيرها بسبب وضعها المعروف». وأضاف الحسيني أن «الخروقات تحصل في مناطق كركوك، بسبب وجود خلل في الانتشار الأمني على الخط الفاصل بين الجيش العراقي وقوات البشمركة، وهو ما يستغله داعش لشنّ هجماته أو حتى الاختباء».

في المقابل، وصف الخبير الأمني العراقي أحمد الشريفي الأوضاع في كركوك بأنها «لا تحتاج إلى عملية عسكرية جديدة، بقدر حاجتها إلى عمل استخباري منظم»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «المعركة الآن استخبارية ومعركة معلومات، لمعرفة خلايا وجيوب التنظيم التي تضرب وتتفرق، في إطار شنّها حرب استنزاف بين وقت وآخر». وحذّر المحلل الأمني العراقي من أن «العراق يمر حالياً بفترة خلافات سياسية كبيرة وعميقة، بين كل الأطراف السياسية، بسبب قرب الانتخابات البرلمانية المبكرة (مقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل)، وهذه الخلافات غالباً ما يستغلها داعش لشنّ هجماته وتصعيدها، ولهذا وجب الحذر». وشدّد الخبير الأمني على أن القوى السياسية كافة «مطالبة اليوم بتهدئة التنافس الانتخابي، لما له من تأثير مباشر وخطير على الوضع الأمني في عموم مدن العراق».

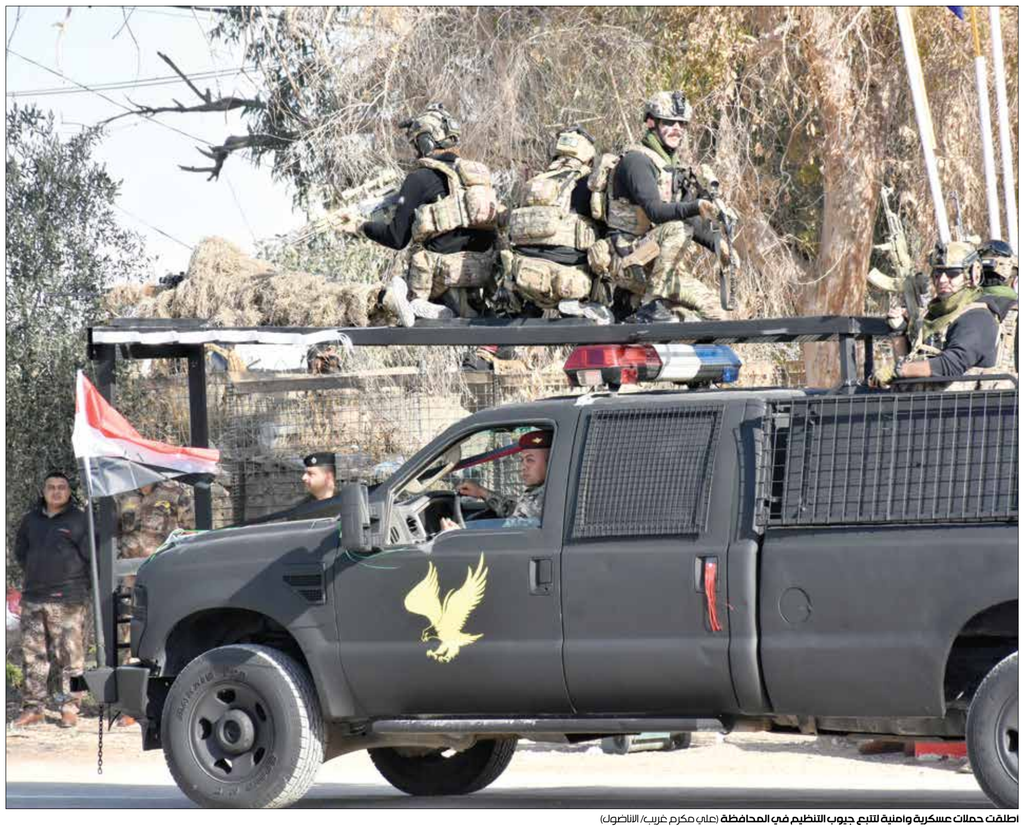

اطلقت حملات عسكرية وامنية لتتبع جيوب التنظيم في المحافظة (علي مكرم غريب/ الأناضول)

عملية في صلاح الدين

اعلنت خلية الاعلام الامني في وزارة الدفاع العراقية، امس الاثنين، انطلاق عملية عسكرية لملاحقة فلول «داعش» وتأمين حقول النفط في محافظة صلاح الدين، شمالي البلاد. وقالت الخلية إن قوات من الجيش و«الحشد الشعبي» وفوج حماية النفط «انطلقت في العملية لتطهير المناطق ضمن سلسلة جبال حمرين وحقول عجيل وعلاس ومكحول النفطية لغاية الحدود الفاصلة مع كركوك»، مشيرة ايضا الى القبض على متهم بـ«الارهاب» في التأجي ببغداد.

تقرير

مصر: تجاهل لتحسين أوضاع المعتقلين

ما زال النظام المصري يرى أن الوقت غير ملائم للإعلان عن استراتيجية حقوق الإنسان، فيما تواصل السلطات التلاعب بمصائر المعتقلين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

ما زالت الأوضاع في السجون المصرية تثير قلق المجتمع المدني والحقوقي والمراقبين الدوليين داخل وخارج البلاد، خصوصاً بعد تجاهل السلطات جميع المناشدات، من منظمات محلية وأجنبية، لتخفيف المعاناة عن السجناء ووقف تمديد الحبس الاحتياطي لآجال غير مسماة، باستغلال ثغرات قانونية مختلفة، أو تدوير المعتقلين في قضايا جديدة باتهامات وهمية، كما حدث مؤخراً مع معتقلي قضية «خلية الأمل» زياد العليمي وحسام مؤنس وهشام فؤاد. وذكر مصدر أمني مطلع أن السلطات لا تربط البتة بين تحسين أوضاع المعتقلين ووقف التلاعب بمصائرهم، والإعلان المزمع عن استراتيجية حقوق الإنسان المصرية. وكشف عن استمرار وجود خلاف حول موعد وظروف إعلان هذه الاستراتيجية، الذي أصبح يستأثر بتحديده حالياً رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي شخصياً، وأن الموعد سيتم تحديده بناء على معايير معينة مرتبطة بظروف العلاقة بالولايات المتحدة والسياق الدولي والإقليمي.

وكشف المصدر، لـ«العربي الجديد»، أنه كان من المقرر أن يعطي السيسي إشارة لقرب صدور الاستراتيجية، خلال الحفل الكبير الذي نظمته الرئاسة في استاد القاهرة قبل عطلة عيد الأضحى، لتدشين المبادرة الحكومية «حياة كريمة»، وذلك في إطار ما يدعيه النظام من إنشاء «الجمهورية الجديدة»، لكن السيسي تجاهل الأمر تماماً، ولم يشر إلى هذا الملف من قريب أو بعيد، بعدما كان متفقاً عليه بين الأجهزة المختلفة.

الوقت غير ملائم

وفسّر المصدر ذلك بأن السيسي ما زال يرى أن الوقت غير ملائم للإعلان عن الاستراتيجية، واستمرار مراجعته لها بصورة تقلل من الفوارق بين المدوّن وما سيتم تطبيقه على أرض الواقع. وأشار إلى أن الرأي مستقر بين أجهزة النظام على إعلان الاستراتيجية في مناسبة رسمية، وحفل كبير، سيدعى إليه السفراء الأجانب وبعض قيادات العمل الحقوقي والمدني في مصر والعالم العربي وأوروبا. وخلال الأيام الماضية، تركت السلطات المعتقلين المضربين عن الطعام منذ مدة بدون أي تدخل، حتى أنهى اثنان منهم إضرابهما، هما هشام فؤاد بعد 12 يوماً، وأحمد بدوي بعد شهر ونصف الشهر تقريباً، لسوء حالتهما الصحية.

> الرأي مستقر على إعلان الاستراتيجية في مناسبة رسمية

وقال المصدر الأمني، لـ«العربي الجديد»، إن تعليمات مشددة من ديوان وزارة الداخلية صدرت بترك المعتقلين المضربين من دون أي تدخل، مع الاستعداد لنقلهم إلى المستشفى عند الحاجة، وفي الأيام الأخيرة صدرت تعليمات جديدة بترغيبهم ببعض المزايا حال فض الإضراب، مثل السماح بالتريض، أو الزيارة الاستثنائية، أو البقاء في المستشفى بضعة أيام، ولكن دون توسع في هذه الوعود، كي لا تشمل تغيير قواعد الحبس الخاصة بهم، وعلى رأسها استمرار حبس المضربين انفرادياً.

وأضاف المصدر أنه تم إبلاغ المعتقلين المضربين وذويهم ومحاميهم بأن الإضراب عن الطعام لن يحقق أياً من مطالبهم، سواء بإخلاء السبيل أو وقف تنفيذ بعض الأحكام، كما في حالة الباحث أحمد سمير سنطاوي الذي أكمل 35 يوماً من الإضراب عن الطعام، قضى منها 32 يوماً محبوساً انفرادياً، وذلك على خلفية صدور حكم بحبسه 4 سنوات وغرامة 500 جنيه (نحو 32 دولارا أميركيا) من محكمة أمن الدولة طوارئ بتهمة نشر أخبار كاذبة. والأمر ذاته بالنسبة إلى المعتقلة علا القرضاوي، التي أكملت أسبوعين من الإضراب عن الطعام، احتجاجاً على سوء أوضاعها واستمرار حبسها بتهم زائفة، مع استمرار منع الزيارة عنها منذ 4 سنوات.

وعود بإخلاء سبيل

وفي سياق متصل، قالت مصادر حقوقية إن الوسطاء السياسيين والنقابيين، المشاركين في الحوار مع المخابرات العامة والأمن الوطني لتمهيد الإفراج عن النشطاء المعتقلين، وعدوا بقرب صدور موجة جديدة من إخلاءات السبيل خلال الأسبوعين المقبلين.

وكان من المفترض أن يشهد المجال العام «انفراجة حقيقية» بالإعلان عن استراتيجية حقوق الإنسان المصرية نهاية الشهر الماضي، ولكن بدلاً من حسم الخلافات الأمنية والاستخباراتية حول تفاصيلها، التي شاركت في وضعها شخصيات حقوقية تُصنف على أنها قريبة للدولة أو مأمونة الجانب، اكتفت المخابرات بتوجيه الإعلاميين للحديث العلني عن «انفراجة متوقعة». وتشير المعطيات إلى أن النظام ما زال يعمل بنفس الآلية القديمة لغلق المجال العام، مع الترويج لـ«انفراجة»، لمغازلة الغرب بشكل عام والولايات المتحدة خصوصاً، لا سيما في ظل وجود عُقد لا تُحل، أهمها قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني.

تجاهل السلطات تخفيف المعاناة عن السجناء (محمد الشاهد/فرانس برس)

رصد

النظام السوري يواصل التحشيد في درعا البلد

يدل استهداف روسيا تلال الكبينة في ريف اللاذقية، على نيتها، مع النظام السوري، محاولة التقدم إليها مجدداً، فيما لا يزال التوتر يسود درعا البلد

امين العاصي

دخل اتفاق أُبرم بين النظام السوري واللجنة المركزية في محافظة درعا، ينهي حصاراً على أحياء درعا البلد، حيّز التنفيذ، لكن النظام يواصل حشد قواته في المنطقة تحت ذريعة ضمان تنفيذ هذا الاتفاق، بينما لا يزال التوتر يسود غربي نهر الفرات على خلفية مقتل جنود أتراك من قبل ما يُعتقد أنها قوات كردية.

وأكد الناشط الإعلامي أبو الطيب، الموجود في درعا البلد، لـ«العربي الجديد»، أن النظام السوري («فتح حاجز السرايا صباح (أمس) الإثنين إيذاناً ببدء تنفيذ الاتفاق مع اللجنة المركزية في درعا». كما أكد دخول «لجنة» إلى مخفر درعا البلد للبدء في إجراء التسويات لعشرات الشبان من أبناء الحي. إلى ذلك، ذكرت مصادر عدة، منها «تجمع أحرار حوران»، أن النظام السوري يواصل حشد القوات في محيط أحياء خصوصاً، لا سيما في ظل وجود عُقد لا تُحل، أهمها قضية مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني.

ونص الاتفاق، الذي يُنفذ على مراحل، على تسليم أنواع من الأسلحة التي طالبت بها قوات النظام خلال 5 أيام، مقابل وقف العمليات الاستفزازية من قبل هذه القوات، وسحب السلاح من اللجان الأمنية والقوات الرديفة التابعة للأجهزة الأمنية التابعة للنظام، وإيقاف عملها داخل المدينة. كما ينص على دخول لجنة تسوية، بمرافقة لجنة من الأهالي، إلى درعا البلد لإجراء تسويات لمطلوبين وفتح المعابر وإنهاء الحصار. ونقلت صحيفة «الوطن»، التابعة للنظام، عن قائد شرطة محافظة درعا العميد ضرار دندل زعمه أن الأرتال العسكرية التي تتوافد تباعاً إلى المحافظة، «هدفها تعزيز الأمن في كامل المحافظة، وليس فقط درعا البلد».

وذكرت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن الأرتال العسكرية هي من «الفرقة الرابعة»، التي يقودها ماهر الأسد، ومن مليشيات يقودها العميد سهيل الحسن المعروف بـ«النمر»، مشيرة إلى أنها تضم دبابات وراجمات صواريخ، وهدفها ترويع الأهالي. وكان النظام السوري حاصر 11 ألف عائلة في درعا البلد منذ أكثر من شهر، في إجراء عقابي بسبب رفض أهالي هذه الأحياء المشاركة في انتخاباته الرئاسية التي جرت أواخر مايو/ أيار الماضي.

وفي شمالي سورية، يسود التوتر ريف حلب الشمالي، على الرغم من مرور يومين على مقتل جنود أتراك من قبل مجموعة يُعتقد أنها مرتبطة بـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) ذات الطابع الكردي، والتي لا تزال تسيطر على مناطق غرب نهر الفرات، على تماس مباشر مع مناطق سيطرة فصائل المعارضة السورية. وكان الجيش التركي قد قصف ليل الأحد ـ الإثنين مواقع تابعة لـ«قسد» في قرى مرعناز، وشوارغة، والإرشادية، وكفر أنطون، وتات مرعش، وقلعة شوارغة بناحية عفرين في ريف حلب الشمالي الغربي، ومناطق في قرى عين دقنة، وبيلونية، وشيخ عيسى، وتل رفعت في ريف حلب الشمالي.

بموازاة ذلك، عاود الطيران الروسي، أمس الإثنين، قصف تلال الكبينة بريف اللاذقية الشمالي الشرقي، بينما قصفت قوات النظام بالمدفعية بلدة سفوهن في منطقة جبل الزاوية جنوب إدلب. واستعصت تلال الكبينة على الروس وقوات النظام طيلة سنوات. وتقع هذه التلال ضمن جبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، وتطل على منطقتي سهل الغاب في ريف حماة، والروج وجسر الشغور في ريف إدلب الغربي.

وتعد هذه التلال أبرز المواقع، وربما أهمها، التي لا تزال بيد فصائل المعارضة السورية في شمال غربي سورية. وأشار القيادي في فصائل المعارضة في شمال سورية النقيب عبد السلام عبد الرزاق، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «عودة القصف بعد الجولة الـ16 من مسار أستانة تضع إشارات استفهام حول ما تم الاتفاق عليه». وأضاف: «العودة لقصف الكبينة تدل على نيّتهم التقدم إليها من جديد لتصبح ورقة قوية بيد روسيا».

تضم ارتال قوات النظام آلاف العناصر (يوسف كرواشان/فرانس برس)

متابعة

دعا كوبيتش المجلسين إلى التوافق (حازم تركية/الأناضول)

ليبيا: جهود حوار الانتخابات تنتقل إلى روما

طرابلس ـ **العربي الجديد**

انطلقت، أمس الإثنين، في العاصمة الإيطالية روما، أعمال اللجنة البرلمانية الليبية التي شكّلها رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، لبحث الإطارين الدستوري والقانوني للانتخابات التشريعية والرئاسية في ليبيا، المقررة في ديسمبر/كانون الأول المقبل. ويعد الاجتماع، الذي يستمر 3 أيام، بمثابة «الفرصة الأخيرة» التي يجب أن تفضي إلى تحديد الإطار الدستوري للانتخابات، وتشارك فيه المضمّنة في الإعلان الدستوري، مشيراً إلى إصدار مجلسه قراراً بتشكيل اللجنة المكلفة من طرفه بالتواصل مع «النواب» من أجل اقتراح مشروعي قانون الاستفتاء والانتخابات العامة. وأبدى المشري استعداد اللجنة للتواصل مع نظيرتها النيابية، مفضلاً أن يحصل ذلك داخل ليبيا.

ويناقش اجتماع روما رؤية رئيس المفوضية العليا للانتخابات، عماد السائح، حول الحلول لتجاوز عراقيل المسار الانتخابي، وذلك بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في هذه المهمة، ما حدا بالبعثة الأممية إلى تأليف لجنة من 13 عضواً من داخل الملتقى (لجنة التوافقات)، استأنفت أول من أمس الأحد اجتماعاتها لحسم النقاط الخلافية حول القاعدة الدستورية للانتخابات.

في الأثناء، التقى المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا، وسفير الولايات المتحدة في طرابلس، ريتشارد نورلاند، أمس، رئيس الحكومة الانتقالية الليبية، عبد الحميد الدبيبة، لبحث ملف مشروع الميزانية العامة، وأيضاً المسار الانتخابي، بحسب ما أكده نورلاند على «تويتر».

هذه «تتماشى مع الأحكام ذات الصلة من الاتفاق السياسي الليبي، وخريطة الطريق التي جرى إقرارها في تونس بشأن إعداد التشريع الانتخابي». وأعلنت البعثة قبولها دعوة مجلس النواب لتقديم الدعم لعمل اللجنة التابعة له وللمفوضية العليا للانتخابات، خلال الاجتماع.

وأمس، دعا المبعوث الأممي إلى ليبيا، يان كوبيتش، المجلسين، إلى التوافق، خلال اتصال برئيس مجلس الدولة خالد المشري، الذي أكد على ضرورة تطبيق المادة 23 من الاتفاق السياسي، المضمّنة في الإعلان الدستوري، مشيراً إلى إصدار مجلسه قراراً بتشكيل اللجنة المكلفة من طرفه بالتواصل مع «النواب» من أجل اقتراح مشروعي قانون الاستفتاء والانتخابات العامة. وأبدى المشري استعداد اللجنة للتواصل مع نظيرتها النيابية، مفضلاً أن يحصل ذلك داخل ليبيا.

ويناقش اجتماع روما رؤية رئيس المفوضية العليا للانتخابات، عماد السائح، حول الحلول لتجاوز عراقيل المسار الانتخابي، وذلك بعد فشل ملتقى الحوار السياسي في هذه المهمة، ما حدا بالبعثة الأممية إلى تأليف لجنة من 13 عضواً من داخل الملتقى (لجنة التوافقات)، استأنفت أول من أمس الأحد اجتماعاتها لحسم النقاط الخلافية حول القاعدة الدستورية للانتخابات.

في الأثناء، التقى المبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا، وسفير الولايات المتحدة في طرابلس، ريتشارد نورلاند، أمس، رئيس الحكومة الانتقالية الليبية، عبد الحميد الدبيبة، لبحث ملف مشروع الميزانية العامة، وأيضاً المسار الانتخابي، بحسب ما أكده نورلاند على «تويتر».

شرق غرب

هتافات سياسية خلال احتجاج في طهران

نظم أصحاب محال تجارية في مركزين للتسوق في وسط العاصمة الإيرانية طهران، أمس الإثنين، تجمعاً احتجاجياً على قطع الكهرباء، وفقاً لمقاطع فيديو انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي. وأكد التلفزيون الإيراني تنظيم هذا التجمع الاحتجاجي، متهماً «أفراداً معدودين بالسعي لاستغلال الاحتجاج لإعطائه طابعاً سياسياً»، مشيراً إلى إطلاقهم هتافات «تنتهك الحرمات». وتظهر مقاطع الفيديو ترديد بعض المحتجين هتافات «الموت للديكتاتور» و«لا غزة ولا لبنان روحي فداء لإيران».

(العربي الجديد)

روسيا تحجب 49 موقعاً مرتبطاً بنافالني

حجب الجهاز الفيدرالي الروسي لمراقبة الاتصالات «روسكومنادزور»، 49 موقعاً إلكترونياً على صلة بمعارض الكرملين البارز المسجون اليكسي نافالني (الصورة)، وفق ما أفاد ليونيد فولكوف، وهو أحد أبرز المقربين منه، أمس الإثنين. وكتب فولكوف على تويتر: «بناءً على قرار من النيابة العامة، تم حجب 49 موقعاً في آن واحد»، بينها تحديداً موقع نافالني الخاص، والمواقع المرتبطة بمنظماته الرئيسية.

(فرانس برس)

مباحثات لمسؤول أميركي في الجزائر

عقد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط جوي هود في الجزائر، أمس الإثنين، لقاءات مع كل من رئيس الحكومة الجزائرية أيمن بن عبد الرحمن، وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، قبل أن يتوجه إلى المغرب. وأفاد بيان لوزارة الخارجية الجزائرية بأنه تم خلال اللقاء بين هود ولعمامرة بحث فرصة الحوار الاستراتيجي بين الدولتين، واستعراض مختلف الأزمات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

(العربي الجديد)

كابول تريد وسيطاً في المفاوضات مع «طالبان»

قال رئيس هيئة التفاوض عن الحكومة الأفغانية مع حركة طالبان معصوم ستانكزاي، أمس الإثنين، خلال لقائه بالمبعوث الأوروبي الخاص لأفغانستان توماس نيكلوسون، إنّ «وجود وسيط بين الحكومة وطالبان أمر ضروري لإحراز تقدم في المفاوضات بين الطرفين». وأضاف بحسب بيان لهيئة التفاوض، أنه «لا بدّ من وجود جهة ثالثة تراقب سير الحوار وتتوسط في بعض الأمور».

(العربي الجديد)

الأردن: دعوة مجلس الأمة للاجتماع استثنائياً

أصدر العاهل الأردني عبد الله الثاني (الصورة)، أمس الإثنين، مرسوماً ملكياً يدعو مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية، اعتباراً من يوم الأحد المقبل، من أجل إقرار عدد من مشروعات القوانين المستعجلة. وتشمل هذه القوانين مشروع قانون ملحقاً بقانون الموازنة العامة للسنة المالية 2021، ومشروع قانون معدل لقانون المخدرات، ومشروع قانون البلديات وغيرها. وبحسب الدستور الأردني، فإن الدورات الاستثنائية تعقد بعد فض الدورة العادية.

(العربي الجديد)

الألمان غير جاهزين لعالم متغيّر

اقتراب نهاية عهد ميركل

تقترب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، من مغادرة منصبها الذي شغلته لأربع ولايات، كانت شاهدة فيها على أزمات دولية عديدة، لعبت في كثير منها أدواراً إيجابية، بينما لم تفلح في أخرى

برلين ـ **شادي عاكوم**

تخطو المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، خطواتها الأخيرة في الحكم، بعد عقود في عالم السياسة الألمانية والأوروبية والدولية، منها أربع ولايات على رأس المستشارية، ما مكنها من نيل لقب أقوى النساء في العالم لسنوات عديدة. كما أطلق عليها لقب «المرأة الحديدية»، ولكن سهلة المراس، وهي التي تسلحت بالحكمة، وفق ما يرى كثيرون، والتي استثمرتها في تدوير الزوايا، وسط عالم مضطرب سياسياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً، فنجحت في بعض الأمور وفشلت في أخرى. إلا أنّ ما يحسب للمستشارة، أنها وفي الأزمات الأوروبية والإقليمية والدولية، وبفعل مصداقيتها، كانت صمام أمان، ما أكسبها ثقة أهم الزعماء في العالم، من الرؤساء الأميركيين المتعاقبين، إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان، إذ تمكنت من نسج علاقة صداقة مع أغلب القادة، وظفتها في تفكيك الكثير من الألغام السياسية في الأزمات والصراعات المستفحلة حول العالم، وبات لمصطلح «الوساطة الألمانية» وقع إيجابي لدى أطراف متنازعة عدة.

في ما يخصّ الوضع على الساحة الأوروبية، شهدت ميركل خلال ولاياتها العديد من الأزمات؛ أهمها أزمة اليورو وأزمة اللاجئين ووباء كورونا. وبحكم علاقتها الوطيدة مع زعماء الاتحاد الأوروبي، والمكانة التي تتمتع بها ألمانيا كدولة تمثّل قاطرة اقتصادية لأوروبا، تمكنت ميركل بدراية وواقعية مع زميلها في حزب «الاتحاد المسيحي الديمقراطي»، وزير المالية الاتحادي السابق، ورئيس البوندستاغ الحالي، فولفغانغ شويبله، من جدولة ديون اليونان، وفرض نوع من التقشف والعديد من الإصلاحات على أثينا، ما سمح للأخيرة بتجاوز أزمتها بدعم أوروبي، أنتج لاحقاً تخفيف العبء عن المفوضية الأوروبية. كذلك، يسجّل لألمانيا وتحديداً وزارة الخارجية الألمانية في عهد ميركل، لعبها دوراً مهماً خلال مفاوضات الاتفاق النووي مع إيران.

وفي ملف اللجوء، كان لميركل اليد الطولى في رسم أسس التعامل مع موجات اللاجئين التي اجتاحت أوروبا ولا سيما في العام 2015. وتحت شعار «سوف ننجز ذلك»، استقبلت ألمانيا مئات الآلاف من اللاجئين، ودعمت باقي الدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي التي كانت بوابة لدخول هؤلاء، وبينها اليونان وإيطاليا. إلا أنه يؤخذ على ميركل أنها لم تتمكن من إيجاد نهج أوروبي مشترك لسياسة اللجوء، وسيبقى ذلك بمثابة مشكلة لأوروبا، وفق ما أشار إليه مراسل شبكة «إيه آر دي» الإخبارية الألمانية في بروكسل ياكوب ماير، أخيراً.

وفي ما يخصّ العلاقة مع روسيا، تُبرز تقارير عدة، بينها لشبكة «بايريشيه روندفونك»، أنه كانت هناك أسباب كافية لميركل لرفع سقف خطابها بوجه بوتين مرات عديدة، مع توالد أزمة تلو الأخرى مع موسكو، من الحرب في جورجيا إلى ضم شبه جزيرة القرم والصراع في أوكرانيا، وهجمات القرصنة الروسية، واعتقال أشد المعارضين لبوتين، ألكسي نافالني. إلا أن براغماتية ميركل أبقتها على تواصل عملي مع بوتين، وهي التي تعلم أنها تحظى بتقدير لدى زعيم الكرملين على الرغم من العقوبات الأوروبية المفروضة على موسكو. وفي السياق، قالت مراسلة «إيه آر دي» في موسكو، كريستينا ناغل، أخيراً، إن «الأزمات الكبرى، لم تؤثر على تعاطي ميركل في القضايا الدولية، وهي تردد دائماً أنه من الأفضل التحدث مع بعضنا البعض، بدلاً من الحديث عن بعضنا ودائماً ما تستمع إلى حجج الآخر. ومن المعلوم أنها تمكنت أخيراً من خلق تسوية مع الولايات المتحدة بخصوص مشروع نورد ستريم 2» الذي سينقل الغاز الروسي إلى أوروبا، ومن المتوقع استكمال خط الأنابيب الخاص بهذا المشروع خلال الشهر المقبل.

كانت لميركل اليد الطولى في رسم أسس التعامل مع موجات اللجوء (ستيفاني لوس/فرانس برس)

> تمكنت ميركل من نسج علاقة صداقة مع أغلب قادة العالم

وفي ما يتعلق بالعلاقة مع تركيا، وبينما كانت العلاقات الأوروبية التركية مضطربة في فترات عدة، بسبب تشعب الملفات العالقة بين الجانبين، من مطالبة أنقرة بالانضمام للاتحاد الأوروبي، والعقبات الجمركية بين الطرفين، إلى أزمة اللاجئين، وسجن الصحافيين ونشطاء حقوق الإنسان في تركيا، لكن المستشارة الألمانية استطاعت وفي الكثير من المحطات تدوير الزوايا، وفرض حلول وسطية، منها مثلاً اتفاقية اللاجئين الموقعة عام 2016 مع الاتحاد الاوروبي، والمتوقع تمديدها خلال الفترة المقبلة. كل ذلك، بعد أن اعترفت ميركل أن اعتماد سياسة للجوء، لن تنجح من دون تركيا.

وفي المقلب الآخر من العالم، أي مع الولايات المتحدة، عاصرت ميركل أربعة رؤساء أميركيين هم جورج دبليو بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب وحالياً جو بايدن الذي وصفها خلال زيارتها الأخيرة لواشنطن بـ«الصديقة المقربة». وكان هناك الكثير من التعاون المثمر في العديد من المجالات بين واشنطن وبرلين، أهمها التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي، والتعاون الاقتصادي وخصوصاً خلال عهد كل من بوش وأوباما. إلا أنّ هذه العلاقة انتكست مع وصول ترامب إلى الحكم، الذي أمعن في ضرب كل أسس التعاون عبر حلف شمال الأطلسي، حتى أنه قدم الدعم العلني لليمين الشعبوي في أوروبا، وراح يفرض التعريفات الجمركية العقابية على المنتجات الأوروبية، ويطالب بمزيد من الانفاق الدفاعي الأوروبي ضمن حلف شمال الأطلسي، وغيرها من القضايا، لتعود وتستوي نسبياً العلاقات مع وصول بايدن أخيراً إلى البيت الأبيض، على الرغم من بقاء بعض التباينات في ما يخصّ العلاقة مع الصين ودعم حلف الأطلسي، وبعض المقاربات المتعلقة بملفات دولية أخرى.

في المقابل، لم تتمكن ميركل وحلفاؤها من فرض حلّ بشأن الحرب الأهلية الطاحنة في سورية والمستمرة منذ أكثر من عشر سنوات، مع مساهمة برلين في الكثير من المساعدات الإنسانية للسوريين. كما لم تسهم ألمانيا بظهور نتائج حقيقية بما يخصّ الوضع في ليبيا، على الرغم من الجهود الألمانية لدعم الحل السلمي في البلاد، وعقد مؤتمرين لهذه الغاية في برلين. وقد طاولت ميركل أخيراً الانتقادات بعد انسحاب قوات الجيش الألماني العاملة ضمن مهمة حلف شمال الأطلسي من أفغانستان، وهو ما سمح لحركة «طالبان» باستعادة السيطرة على مناطق شاسعة في البلاد، وبات ينظر للحريات والمرأة والتعليم على أنها في خطر هناك، فضلاً عن التوجس من موجات جديدة من اللاجئين. كذلك تحدثت صحيفة «بيلد» الألمانية، عن أن ميركل «لم تنجح في فرض إنهاء العمل بمشروع نورد ستريم 2، الذي سيموّل النظام الذي يزعزع استقرارنا في أوروبا وعلى نطاق واسع».

مغادرة ميركل الحياة السياسة الألمانية بعد الانتخابات البرلمانية العامة المقررة أواخر سبتمبر/أيلول المقبل، رآها نائب المستشارة السابق، الاشتراكي زيغمار غابرييل، في حديث مع صحيفة «أوغسبورغر ألغماينه»، أخيراً، بمثابة انكسار صعب للسياسة الألمانية. وقال إنه «ربما هناك شيء واحد لم تحققه خلال خدمتها الطويلة والناجحة مستشارةً، وهو عدم إعداد الألمان عقلياً وسياسياً لعالم متغيّر تماماً، وما يعنيه ذلك لألمانيا وأوروبا»، في إشارة منه إلى أن العالم يشهد تحولاً جذرياً وحقيقياً في ظلّ التحديات السياسية والاقتصادية وتعاظم القوة العسكرية في العالم.